مراجعة كتاب*

مستقبل الحركات السياسيّة الإسلاميّة في ظلّ الثورات العربيّة- مصر نموذجاً: نحو رؤية حضاريّة للتغيير من فقه الواقع والتاريخ

أ.د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-
جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية
القاهرة: دار البشير، ط١، ٢٠١٢

مقدّمة

سؤالُ المستقبل هو سؤال المآلات، ينطلق من الواقع متوجهاً نحو مأمولٍ أو محذور، وسؤال مستقبل الثورات العربية في ضوء الصعود الإسلامي- وبالتبادل والتكامل: مستقبل الصعود الإسلامي في إطار ما تمرّ به الثورات من تحدّيات- هو سؤال من الأهمية بمكان بحيث يستوجب رويّة ونظراً خاصين، كما يستلزم حواراً جادّاً.

فالثورات العربية فورة تحوُّل وانتقال خطيرة، وهي في الوقت نفسه جملة من التحدّيات والاستجابات المتبادلة بين الداخل القطري والعربي والإسلامي وبين الخارج الإقليمي والعالمي، وفي قلبها تقع جدلية المرجعية الإسلامية لهذا الصعود الجديد للحركات الإسلامية ومواقفها تجاه قضايا التغيير، وقدرتها على مواجهة سلاسل التحديات المتجددة، وهذه مقاربة من منظور حضاري ومنهجية إسلامية تحاول تقديم إجابة عن هذا السؤال، وتتنادى مع منظورات أخرى من أجل إجابات متنوّعة ومتكاملة.

وفي هذا يحتاج الباحث المنطلق من منظور إسلامي لأكثر من مجرد فقه الأصول (القرآنية والنبوية)، وفقه التراث (الفقهي والفكري)، فالمحكّ والمطلب الحقيقي هو كيفيّة

* إعداد أ. مدحت ماهر الليثي، باحث سياسي، والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

الانتقال من خطاب ديني دعوي أو فقهي يتعلّق بالأحكام الجزئية للوقائع المفردة إلى خطاب حضاري إسلامي يستوعب الواقع، ويتبصّر المتوقَّع، ويقدِّم رؤية بنائية وإضافة حقيقية.

فقضايا السياسة والأمم لا يكفي الاقتراب منها من مدخل الأحكام الفقهية والفتوى على أهميتها، بل لا بدَّ أيضاً من مستويات ومداخل أكثر سعة، على رأسها المقاصد العامة، ومنظومة القيم والمفاهيم الأساسية، وسنن العمران، انطلاقاً من التأسيس العقدي والنموذج المعرفي الإسلامي، وعلى ضوء اعتبار التغيّر في الزمان والمكان، في سبيل الوصل بين الحركة والفكر والواقع (تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً).

إن من يتابع التحليلات الجارية حول مستقبل الصعود الإسلامي (السياسي) والتشخيصات الطافية على السطح والنابعة من منظورات حداثية وعلمانية، يلاحظ بوضوح تحيّزاتها المعرفية والفكرية وتوجّهاتها السياسية، والتي لا تقدم في النهاية حقيقة علمية عن الواقع، ولا تُرْشِدُ حركة الواقع نحو المستقبل إلا لأغراضها في الداخل والخارج.

وهذه الدراسة من شأنها المساهمة في ضبط مثل هذه التحيّزات الجائرة، التي تطرح أمر الصعود الإسلامي كما لو كان (الفصيل الإسلامي) دخيلاً أو استثناءً أو وافداً أو مجهولاً غير متوقَّعة ردود فعله ويصعب تصوّر سياساته، كما تشخِّص هذه المنظورات العلمانية الصعودَ الإسلامي وتُصوّرُه باعتباره إضافةً للتحدّيات والتهديدات التي تواجه الثورات أكثر منه فرصةً أو إمكانيةً وطاقةً للتغيير وفق نمط جديد تحتاج المنطقة لاختباره، مثلما اختُبِرت أنماطٌ أخرى من قبل.

ومن ثم تحاول هذه الدراسة تَبَصُّرَ مآلات منتظرة لصعود الإسلاميين مع تطوّر الثورات، والإشارة إلى متطلّبات ترشيد هذا الصعود، وذلك بالتصدّي للجدليّة بين فقه الواقع وفقه التاريخ، وبين فقه الأصول والتراث الفقهي في خطواتٍ تعكس منهجية حضارية، وليس مجرد هذا الصعود الإسلامي هو ما يفرض هذه المنهجية، إذ تفرضها أيضاً طبيعة الثورات العربية والثورة المصرية –على وجه الخصوص- بوصفها نموذجاً ثوريّاً حضاريّاً (فهي نموذج تعارفي وتسامحي وتكاملي وتوافقي وعمراني وإيماني

وسلمي)، ويظلّ نموذجاً هادياً، ينبغي تدعيمه ونشر قيمه، لعلّه يؤسّس لتغيير حضاري حقيقي، وإن كان بقيادة إسلاميين لم يكونوا ولن يكونوا إلا أحد روافد هذا التغيير إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى.

ونحاول الاقتراب من هذا الاستشراف ضمن قسمين: القسم الأول يتضمّن خطوتين منهجيّتين؛ تؤسّس أولاهما لفقه واقع الثورات العربية والمصرية منها بخاصّة، اتصالاً بالمسار الحديث لتطوّر وضع الأمة الإسلامية والعربية في النظام الدولي، وتطلّ الخطوة الثانية على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وخصوصية ما تقدّمه هذه الخبرة عن مفهوم "الثورة"، ثم يأتي القسم الثاني ليقدّم طرحاً واجتهاداً حول أبعاد "رؤيةٍ" من منظور فقهٍ حضاريٍّ إسلاميٍّ لآفاق "التغيير الحضاري" المنشود ومتطلباته.

القسم الأول- الواقع والتاريخ والخبرة

أولاً- الثورات وصعود الإسلاميين بين فقه الواقع وفقه التاريخ

تستدعي هذه الخطوة المنهجية أمرين استراتجيين كبيرين؛ هما فقه الواقع من ناحية، وفقه التاريخ من ناحية أخرى.

ففقه الواقع يعني تحديد طبيعة اللقطة الراهنة من مشهد لم يزل يتشكّل، مشهد "الصعود الإسلامي" وتجلّياته الراهنة، وما يمثّله من جديدٍ، أما فقه التاريخ فغايته تسكين هذا المشهد ومشاهد أخرى متراكمة عبر القرن الماضي ضمن سياق تاريخي ممتدّ، تعاقبت عليه مراحل من تطوّر "الأمة الإسلامية والعربية"، واتّسمت كل مرحلة فيها بدرجة من الغلبة أو الضعف أمام الأمم الأخرى، وفي سياقات عالمية متغيرة.

١- واقع يفور بأسئلة المستقبل

عن ملامح فقه واقع اللحظة الراهنة للصعود الإسلامي مع الثورات يمكن ملاحظة السمات الآتية:

أ- يقترن الصعود الإسلامي هذه المرة بثورات شعبية أكّدت للنظم المستبدّة وقوى الهيمنة العالمية المتحالفة معها أن الشعوب العربية والإسلامية لم تمت، ولكنّ حظّ

تلك الثورات تفاوتَ من حيث سرعةُ إسقاطِ المستبدِّ وأعوانِه، وما إذا كان بطريقة سلمية أو دموية (وذلك لأسباب عدة داخلية وخارجية).

ولعلّ ما يجمع بين هذه الثورات كافةً أنها انفجرت في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: البعد الأول: أزمة النظام العالمي السائد كأزمة هيكلية وقيمية في شقّيها السياسي والاقتصادي، والبعد الثاني: أزمة النظم والهياكل العربية المتيبّسة والشائخة والفاسدة، والتي تراكمت مشكلاتها عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر "الاستقلال السياسي" للدول القطرية العربية، والبعد الثالث: أزمة هوية الشعوب والمجتمعات التي شهدت تأرجحاً ممتداً عبر قرن وأكثر بين أيديولوجيات مستوردة مفروضة من أعلى ومن الخارج، تقاذفت انتماءاتِ النخبِ وشكّلتْ جدالاتِها الفوقيةَ، دون قدرة على تحقيق إبداعٍ حقيقيٍّ لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري.

وبقدر ما ضغطت تلك الأزمة الثلاثية في اتجاه انفجار الثورات، ستظلّ تمثّل قوىً مضادّةً ضاغطةً على مستقبل هذه الثورات، يتحالف فيها الداخلي والخارجي بكلّ ما أوتيا من قوة ضدّ الشعوب، وضد مشروع المقاومة الحضارية لاحتلال أقطار الأمة واستعمارها.

ب- يتسم ذلك "الصعود الإسلامي" بتعدّدية القوى والحركات الإسلامية المشاركة فيه، ولا سيّما مع الصعود السياسيّ للسلفيّة التي تحوّلت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن كانت لفظتها كليّةً من قبل، أو ارتبطت برافدها الجهادي العسكري في الداخل والخارج، ومن ثم فإن المشاركة الإسلامية في الثورات سلميّاً أو عسكريّاً، والمشاركة في السلطة برلمانيّاً أو تنفيذيّاً أو رئاسيّاً، تطرح على الساحة سؤالاً عن مآل تنوّع الروافد السياسية الحركية القادمة من مرجعية واحدة (إسلامية).

ج- يواجه الجانبان (الفكريّ والتنظيميّ) لهذه القوى تحدّيات ثوريّة ضخمة؛ نظراً لارتباط الصعود هذه المرّة بثورات شعبية، وبمناخ من الحرية السياسية، وبالوصول التدريجي إلى السلطة، وهو الأمر الذي يفرض مراجعات نظرية وفكرية وحركية على هذه القوى والحركات نفسها قبل غيرها.

فلقد سبق هذا النمطَ من الصعود في بداية الألفية الثالثة أنماطٌ أخرى من الصعود عبر تاريخ المقاومة الحضارية الممتدة على أكثر من مستوى، وبأكثر من أداة فكرية وحركية (مقاومة الاحتلال ومقاومة التغريب ومقاومة العلمانية ومقاومة التجزئة ومقاومة الاستبداد والظلم...).

وقد قام الإسلاميون بروافدهم المتنوّعة (الصوفية، السلفية، الإخوانية...) عبر هذه المقاومة الممتدة بأدوار متعدّدة (سياسية ومجتمعية ودعوية...)؛ حفاظاً على "الإسلامية" في المجتمع والدولة هويةً ومرجعيةً، وهذه الأدوار جميعها- وإن كانت تصبّ في الصحوة الإسلامية أو التجديد والإصلاح والإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر، وتسعى نحو النهوض الحضاري من جديد- كانت في معظمها أدواراً إما محظورة قانوناً أو محاصرة أو مقيدة أو مراقبة أو موظَّفة، تعاني من مقاومة فوقية داخلية وخارجية، وتواجه فيها اتهاماتٍ وشكوكاً عديدةً، في نفس الوقت الذي تلقى فيه رواجاً وتأييداً من قواعد شعبية ممتدة.

استعادت الثوراتُ الشرعيةَ السياسيةَ والمشروعيةَ القانونيةَ للقوى الإسلامية، ولا سيّما في الدول التي أزاحت رؤوس النظام (مصر وتونس)، وقد كانت "الانتخابات العامة" هي الساحةَ التي كشفت عن الأوزان الحقيقية للقوى الإسلامية لدى الشعوب، تلك الأوزان التي طالما تمّ تزييفها بقرارات وسياسات سلطوية عليا مدعومةٍ بحروب فكرية وثقافية قادتها النخب العلمانية، وبعبارةٍ أخرى: إن "الثورات الشعبية" قد ردَّت الاعتبارَ لوزن الرافد الإسلامي في المشروعات الوطنية. فإلام يمضي الدور الجديد لهذه القوى؟

د- مفهوم الثورة ونموذجها في التقاليد والخبرات الإسلامية لا يتطابق مع نظائره في خبرات وتقاليد أخرى حضارية، ومن ثم فإن سلوكَ ما بعد إزاحة رؤوس النظم الفاسدة ورموزها بثورات شعبية سلمية (حالة مصر وتونس بصفةٍ خاصة) يفتح المجال أمام التنازع بين مفهوم الإصلاح الشامل، ولكن مع التدرّج في التغيير المجتمعي والسياسي، وبين مفهوم التغيير السريع والجذري، ومما لا شك فيه أن الاختلاف بين مفاهيم الثورة من منظورات وخبرات مقارنة من أهم أسباب حالة الاضطراب والفوضى الفكرية والسياسية التي اتّسمت بها المراحل الانتقالية حتى الآن.

٢- فقه التاريخ، الجذور والذاكرة

يجب تسكين المشهد الراهن للثورات العربية وصعود الإسلاميين على ضوئها في مسار تاريخ تطوّر وضع الأمة الإسلامية والعربية في النظام الدولي، باعتبار الثورات الشعبية وما سَيَلِيها مشهداً من مشاهد مقاومة الأمة وسعيها للنهوض من انحدارها قبل عدة قرون، ويمكن في هذا الصدد ملاحظة الآتي:

- إن مشهد هذه الثورات في بداية الألفية الثالثة لا يبدأ من فراغ، فله سياق تاريخيّ ممتدّ، في قلبه "التدافع" بين مشروعين حضاريين في المنطقة؛ أحدهما وافد مع الغزو الغربي، والآخر أصيل يحاول منذ ثلاثة قرون النهوض والمقاومة بوسائل متعدّدة، لمواجهة تزايد الاختراق والتدخّل الخارجي، وتقدّم خبرة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وما بعد أحداث١١ سبتمبر ٢٠٠١ أحدث النماذج والأمثلة على ذلك.
- إن هذا المِفْصَل الراهن الذي تدشّنه ثورات شعبية يأتي بعد أن راهنت السياسات الغربية على مشروعات الإصلاح والتحوّل الديمقراطي في إطارٍ من التبعيّة العامّة للنموذج الحضاري الغربي (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، وهو نموذج غير عادل سياسيّاً أو اقتصاديّاً أو إنسانيّاً، وفي حين راهنت أدبيات

سياسية ونظرية غربية على انتهاء عصر الثورات فإذا بالثورات تعود من جديد، وفي قلب المنطقة العربية التي ظلّت تستعصي على إعادة التشكيل وفق مشروعات وافدة لأكثر من ثلاثة قرون.

- ومن ثم فإذا كان انفجار الثورات العربية ضدّ كلّ التوقّعات عن أفول نجم الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وإذا كان اندلاعها تأكيداً أيضاً على فشل مناهج الإصلاح التدرّجية لنظم كانت حليفة لمن يدّعي مساندة الإصلاح والتحوّل الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، فإن استمرار هذه الثورات في ظل صعود الإسلاميين على ساحتها لا بدّ أن يجدّد السؤال الآتي: ما فُرَص هذا الصعود في النجاح؟ وكيف سيقدّم الإسلاميون من منطلق مرجعية إسلامية، ومن واقع خبرات إسلامية رؤيةً حضاريةً إسلاميةً تحقّق الإصلاح والتجدّد والنهوض؟ وكيف سيواجهون الكوابح والعراقيل المتوقّعة من قوى الثورة المضادّة داخليّاً وخارجيّاً؟

إن فقه الواقع الراهن وفقه التاريخ في مجموعهما يطرحان سؤال الوقت: هل آن للقوى الإسلامية الوطنية والديمقراطية أن تختبر نمطها في التغيير، وهو نمط "التغيير الحضاري" الواسع، وليس مجرّد التغيير السياسي التقليدي أو التغيير وفق نماذج مستوردة مفروضة من أعلى؟!

ثانياً- الإصلاح والتجديد في الخبرات والنماذج الإسلامية

إن الكشف عن التحيّزات التي تعتري حالة التفكير في الصعود الإسلامي الراهن ليس إلا خطوة أولى تتطلب خطوة منهجية ثانية؛ هي الانتقال إلى الموضوع والفعل (التغيير)، ومن ورائه التغيّر الذي سيطرأ على الإسلاميين لتحقيق التغيير والإصلاح والتجديد في أجواء الثورة، ويمكن صياغة هذا المطلب في سؤال مركب متعدّد المستويات كما يأتي:

هل سيتغيّر نمط العلاقة بين القوى والحركات الإسلامية نحو مزيد من التنسيق وتوزيع الأدوار؟ وما نمط التغيير في الدولة والمجتمع من أجل النهوض وليس مجرد تغيير النظم؟ وما هو نمط العلاقة الذي تقدّمه رؤية هذه القوى بين الحاكم والمحكوم؟ وهل سيتمكّن الإسلاميون من كسر حلقات الاستبداد والفساد الداخلي المتضافرة مع حلقات الهيمنة الخارجية؟ وهل يدرك الإسلاميون مِفْصلية هذه اللحظة في تاريخ المشروع الإسلامي كمشروع للنهوض الحضاري وليس مجرد مشروع للوصول إلى السلطة والحكم فقط؟ وكيف تتمكّن هذه القوى والحركات من أن تصبح في خدمة الوطن كلّه لا المنتمين إليها فقط؟

وفي المقابل كيف يمكن أن تكسر هذه القوى والحركات حواجز الحدود القومية وتستهدف تفاعلاتٍ عبرَ قومية على مستوى الأمة وعلى مستوى العالم لتحقيق نمط جديد من الوحدة وممارسة شكل جديد من الجهاد، مساهمةً في التغيير العالمي المنشود أيضاً؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المركب والمتسلسل تتطلّب الانتقال إلى الخطوة التالية؛ وهي التعرّف على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وموضع "فقه الثورة" منه قُرباً أو بُعداً، وخصوصية ذلك مقارنةً بتقاليد حضارية أخرى.

التعدّد والتنوّع في نماذج الإصلاح ومشروعاته بين الانسجام والتضادّ: ما الحاضر الغائب من أجل تغيير حضاري؟

التنوّع في نماذج الإصلاح يُعدُّ من أبجديات "المرجعية الإسلامية" التي يؤمن بها روَّادُ الإصلاح والتجديد فيها، وعليه فالتعدّد والتنوّع في إطار وحدة المرجعية ليس فقط مقبولاً، بل هو ضروريٌّ ولازمٌ، وهو من مظاهر التعبير عن فهم الإسلام بوصفه نظاماً شاملاً، فصحيح أن المنطلقات واحدة، إلا أن تعدّد جوانب الحياة والتنوّع في القضايا وتغيُّرَها من فترةٍ لأخرى، ومن مكانٍ لمكان آخر، كلّ ذلك يقود إلى اختلاف الرؤى وتعدُّد برامج الإصلاح، الأمر الذي يعكس جوهر الفطرة الإنسانية التي تتأبّى على

التنميط والقولبة، وتنزع دوماً للتنوّع، وتتآلف مع حقائق التعدّد في الكون وفي معطيات الحياة الاجتماعية.

وعلى ضوء هذا تتعدّد مداخل التغيير المتنافسة والمتكاملة في سبيل الإصلاح والنهضة في مجتمعات العالم الإسلامي المعاصر، ومن ثم تتعدّد وتتنوّع روافد الحركات الإسلامية من هذه المداخل بين الأنماط الآتية:

(١) بين ما يركّز على بدء الإصلاح من أعلى (الإصلاح السياسي)، في مقابل رؤية أخرى تؤكّد أن البداية الصحيحة يجب أن تكون من القاعدة الاجتماعية، ويجب أن تتركّز على التربية الروحية والأخلاقية.

(٢) وبين رؤيةً يعتقد أصحابُها بالقوّة الصلدة كأساس لإحداث الإصلاح، في مقابل رؤية يعتقد أصحابها في الوسائل السلمية التدريجية.

(٣)هناك من يركّز على إصلاح ما فسد من عقائد الناس، وهناك من يركّز على العلاقات والمعاملات والمؤسسات.

(٤)هناك من يصبُّ جُلّ اجتهاداته في مقاومة ضغوط الخارج، وهناك من يقول إن الأهم هو قهر عوامل التأخّر الداخلية أولاً... وهكذا.

ومعلوم أن علوَّ بُعدٍ من أبعاد الإصلاح على غيره لدى البعض هو اختيار قائم على نمط الاستجابة للتحدّي وفق مقتضيات الظرف، أو من منطلق اختيارٍ اجتهادي، أو نتيجة ما تفرضه أولويّاتُ العمل.

إن قراءة تاريخ حركات الإصلاح والتجديد في تاريخ الأمة يبيّن كيف أن نجاح الخبرات الإصلاحية والتجديدية اقترنَ في فترات الصعود الحضاري (القوّة، والوحدة، والفتوح) بالانسجام والتنسيق بين المداخل الأساسية للإصلاح: المدخل السياسي، والمدخل التربوي- الاجتماعي، ناهيك بالطبع عن المدخل العَقَدِي، في حين اقترنت فتراتُ الهبوط والتردّي والعجز عن النهوض من جديد بضعف الانسجام والتنسيق بين هذه المداخل وتزايد الاختراق والتدخّل الخارجي في توظيف هذا التنازع، في إطار شيوع

التجزئة والفرقة في الأمة، سواء على أسس مذهبية أو دينية أو قومية أو عرقية أو قبلية، ناهيك عن الأسس السياسية والاقتصادية (الأيديولوجيات الحديثة).

وكانت المراحل التي شهدتِ الثوراتِ، (ثورة مصر التي أوصلت محمد علي إلى الحكم، وثورة عرابي، وثورات عديدة بقيادة إسلامية ضدّ الاحتلال العسكري عبر الأمة، وثورة ١٩١٩، وثورة أتاتورك، وثورة مصدق، وثورة يوليو ١٩٥٢) في القرن الفائت، مجسِّدة لهذه الحالة، بل وواجهت الحركاتُ الإسلاميةُ خلالها ضرباتٍ موجعةً تراجعت معها إلى مصافِّ المعارضة، ولم تنجح هذه الثورات في تحقيق أهدافها كاملةً، وتعرّضت مشروعاتُها النهوضيةُ القوميةُ أو الإسلاميةُ المقترنةُ بها لانتكاساتٍ وإجهاضٍ وتقييدٍ تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

وبعبارة أخرى: إن من أهم نتائج القراءة في الأدبيّات عن "مشروعات النهوض" وحركات الإصلاح والتجديد في العالم الإسلامي ثلاث نتائج:

الأولى: تزايد تحدّيات الغرب، ومن ثم اعتبارها دافعاً أساساً في الدعوة لمشروع نهوض، إلى جانب تزايد وطأة التدخّلات الخارجية لإجهاض هذه المشروعات، واستمرار أنماط المقاومة والاستجابة من الدائرة العربية والإسلامية، ولكن دون قدرة على تحقيق إنجاز كامل لأهداف النهوض؛ أي التغيير الحضاري الشامل.

الثانية: الافتقار إلى تأصيل مرجعيّة مشروع النهوض (المعيار والميزان) مع سيادة الثنائيات المحمّلة بالتضاد وغلبتها على حالة الفكر والحركة، مثل: الديني والسياسي، الدين والعلم، الخصوصية والعالمية، الإسلامي والعلماني، الداخلي والخارجي، الفكر والحركة، الثابت والمتغير، الإصلاح والوحدة والاستقلال، القيادة والنخب والشعب، الذات والآخر، الوطني والإسلامي، القومي والإسلامي، الأصالة والمعاصرة.. إلخ.

لقد كرّست هذه الثنائيات حالة الفصام النكد بين مكوّنات ذاتنا الحضارية (قديمها وجديدها)، وبين طموحاتها الحضارية (التقدّم والوحدة والتمكين)، وبين إمكاناتها وقدراتها (الموروثة والمستجدّة)، وبين مجالات عيشها السياسية والثقافية والاجتماعية

والاقتصادية، وبين حقائقها النوعية (المرأة والرجل، الأسرة والمجتمع، الدولة والأمة، الطفل والشاب والكبير).

الثالثة: دخلت أشكال عدم الانسجام والتنسيق بين مداخل الإصلاح، ناهيك عن تنافس التضادّ وليس تنافس التكامل بين روافد الحركات الإسلامية، فلم يتحقّق الربط الفاعل بين الإصلاح الديني والإصلاح الدنيوي، ولم يقدّم الإصلاح الديني طريقاً مستقلاً وفاعلاً يقاوم الاستبداد الداخليّ والاستبداد الخارجيّ، ومن ثم لم يأتي الإسلام الحضاريّ باعتباره قاعدةً لإصلاح المجتمع، بقدر ما جاء بالتدريج الإسلام السياسي منفصلاً عن التغيير المجتمعي؛ مما أودى بكلّ فرص ما يُسمى "التغيير الحضاري".

إذن ما الدلالة التي نخرج بها من فقه هذا الواقع والقراءة في فقه خبرات التاريخ؟ وهل تتراءى أبعاد لرؤية حضارية تستوعب قضية "التغيير الحضاري"؟

القسم الثاني: أبعاد رؤية حضارية عن "التغيير الحضاري" من منظور الفقه الحضاري الإسلامي

الخطوة المنهجية الثالثة والأخيرة، وعلى ضوء ما سبق من فقه الواقع والخبرة التاريخية الحركية والفكرية، وانطلاقاً من فقه الأصول، تبدأ بطرح السؤال الآتي: ما نمط الإصلاح والتجديد المطلوب داخليّاً وخارجيّاً، استجابةً لتحديات اللحظة التاريخية، وحتى ينجح مشروع إسلامي في الدول العربية في إحداث تغيير ونهوض حضاري بالأوطان وبالأمة، يكون في حدِّ ذاته مدخلاً أساساً من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية؟

وتقدّم محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل أبعادَ "رؤيةٍ حضاريةٍ" من منظور فقهٍ حضاريٍّ إسلاميٍّ، باعتبار أن الصعود الإسلامي الراهن بقدر ما يمثل فرصةً للحركات الإسلامية وأحزابها إلا أنه يمثّل أيضاً اختباراً ويتطلب شروطاً، فمرجعيةٌ إسلاميةٌ للتغيير بعد ثورةٍ لا تقتضي فقط فقه الثوابت، ولكنها تقتضي أيضاً فقه المتغيّرات وفقه

"التغيير"، كما تقتضي فقه الفكر إلى جانب فقه الحركة، وفقه إرادة الشعوب إلى جانب فقه سلطة الحكم ونفوذ النخب وتأثيرها.

وبعبارة أخرى إنَّ فهمّ مآلِ صعودٍ إسلاميٍّ راهنٍ يقتضي الوعيَ بمشروطية نجاحِ مشروعٍ إسلاميٍّ للتغيير الحضاري في هذه المرحلة من تطوّر النظام العالمي وتطوّر النظم والشعوب العربية، ومن ثم يتطلب اجتهاداً وتجديداً يستجيب لمتطلبات تحقيق أهداف ثورة شعبية في الحرية والعدالة والاستقلال.

وعلى ضوء ما تقدّم تركّز الدراسة على تقديم قواعد وأطر كلية لهذه الرؤية من منظور حضاري إسلامي، والتي تستلزم بالضرورة، من أجل تفعيلها وتشغيلها، خططاً استراتيجية لتحديد أهدافٍ وسياساتٍ وبرامجِ عملٍ، وهو ما يخرج بالطبع عن نطاق هذه الدراسة.

خلاصة القول- وانطلاقاً من المفهوم الحضاري والمنظور الحضاري-: إن الرؤية الحضارية المقصودة كمدخل كلّي من مداخل النهوض تطرح- من مرجعية إسلامية- ضرورة تجاوز الثنائيات المتضادة، وتحقيق الانسجام بين مداخل الإصلاح المتنوعة، من أجل تغيير حضاري داخليّ وعالميّ، فالإصلاح والتجديد لا يقصدان الداخل فقط، فالخارج في التقاليد الإسلامية الدولية هو امتداد للداخل.

ولهذه الرؤية ثلاثة منطلقات، هي: إعادة بناء مفهوم السياسة، وتحديد طبيعة النموذج السياسي والمجتمعي من ناحية، وإعادة بناء العلاقة بين مكوّنات الأمة الإسلامية من ناحية ثانية، وإعادة بناء توجّه العلاقة بين الأمم من أجل تغيير إنساني عالمي جديد من ناحية ثالثة.

وفيما يأتي محاولة لبيان هذه التركيبة الثلاثية:

١- الحاجة إلى ردّ الاعتبار لمفهوم السياسة من منظور حضاري، وإعادة بناء النموذج السياسي والمجتمعي

إن مفهوم السياسة الشائع هو المفهوم الذي احتكره المنظور الواقعيّ الصراعيّ الاستبعاديّ، وهو المنظورُ الماديُّ المبنيُّ على نموذجٍ معرفيٍّ وضعيٍّ علمانيٍّ، لا يرى في السياسة إلا صراعاً على السلطة ومن أجلها، مجرّداً عن القيم والأخلاق.

أما مفهوم السياسة من منظور حضاري قيمي إسلامي فهو أن السياسة هي القيام على الأمر بما يصلحه، وقول النبي الكريم (صلى الله عليه وسلم): "كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته" مفهوم يستهدف الإصلاح والصلاح، وليس مجرد السلطة والسلطان والحكم، ومفهوم يجمع بين القيم والمصالح.

بعبارةٍ أخرى، فإن مفهوم السياسة الحضاري العمراني، يرتبط بنموذجٍ سياسيٍّ ومجتمعيٍّ وسَطيٍّ إيمانيٍّ عمرانيٍّ، وليس ماديّاً صراعيّاً علمانيّاً مهيمناً ومسيطراً، ويقوم هذا النموذج على القوّة من أجل التمكين والبناء والدفاع، ويعي الثقل التاريخي للأمة ومسؤوليتها التاريخية، وهو نموذج تعدّدي يسع الثقافات الفرعية، وليس أحاديّاً يكرّس استبداد ثقافة واحدة سائدة، حتى لو كانت ثقافة الأغلبية، إنه نموذج تصحيحيّ ديناميكيّ محوره: العمران.

إن هذا المفهوم للسياسة، الذي يردّ الاعتبار للعلاقة بين السياسة والقيم، وهذا النموذج للإصلاح والتجديد المرتبط به، وهذه المنظومة للمفاهيم المنبثقة عنه، لا بدّ أن تنعكس جميعها على الرؤى والممارسات الداخلية.

إن نجاح المرحلة الراهنة من الصعود الإسلامي لتصبح مرحلة استقلال وتحرير حقيقيّين مشروط بالقدرة على تفعيل هذا النموذج، ومنظومة قيمه، سواء في الداخل أو الخارج؛ لكسر حلقات الاستبداد والظلم الكامنة والظاهرة، ونزع جذورها.

ولمجرّد التوضيح يمكننا إدراج مثال واحد، هو الأحزاب من منظور حضاري إسلامي، أو شرعية الأحزاب ذاتها ومشروعية التعدّدية ووظائف الأحزاب وأدوارها، فهل جاءت الأحزاب الإسلامية استجابة لمراجعة فكرية أصلية؟ أم هي تكتيك للاستفادة من فرصة تاريخية سياسية؟ أم هي استجابة لضغوط واقع، ومشاركة في تطوير مشاركة إسلامية في نظامٍ حزبيٍّ جديدٍ؟

وإذا أخذنا بالاعتبار المراجعات الجارية في الديمقراطيات التمثيلية ذاتها لدور الأحزاب ووظائفها في إطار أزمات الديمقراطية التمثيلية المتكرّرة في الغرب، فماذا يمكن أن تقدّم الخبرة الإسلامية في هذا المجال، سواء بالنسبة لنموذج جديد للديمقراطية من

مرجعية إسلامية (ديمقراطية تشاركية) دون أن يكون الحزب وفلسفته الصراعية رأس الحربة، أو لإعادة بناء دور جديد للأحزاب من مرجعية إسلامية (فقه الضرورة، والموازنات والنوازل) مع تفعيل دور جماعات أخرى وسيطة في العملية الديمقراطية، وهي مؤسسات الأمة التي تآكلت أدوارها أمام زحف الدولة القومية ومؤسّساتها، وعلى رأسها الأحزاب؟

وبعبارة أخرى: لا بد ونحن نتسارع لتأسيس "أحزاب إسلامية" أن نطرح بجديّة السؤال الآتي: كيف نتجنّب إعادة التجربة الحزبية الحداثية بحذافيرها ونفس أركانها في الدولة القومية؟ وكيف يتحقّق الخروج تدريجيّاً من هذا الإطار الذي يتلبّسنا ويتخلّل وأفكارنا لنقدّم نموذجاً جديداً للديمقراطية تُصبغ آلياته بصبغة وفلسفة جديدتين؟

والسؤال ذاته يطرح نفسه بالنسبة لاستعارة نمط التنمية الرأسمالية السائد ومجرّد الحديث عن "عدالة اجتماعية"، فما الجديد في مفهومٍ إسلاميٍّ للعدالة الاجتماعية مقارنةً بمفاهيم أخرى "للشعار" نفسه؟

ويرتبط بمفهوم الحزب من مرجعية إسلامية مفهومُ "المجتمع المدنيّ" أو سبل تنظيم مدنية المجتمع وتفعيلها، تدعيماً لردّ الاعتبار للسياسة وتطبيقاً للمفهوم العمراني لها، وهذا يعني استعادة دور الناس، وبثّ الثقة في المجتمع، واسترجاع مكانة الناس وسلطتهم في المنظومة السياسية، وكلّ هذا من أجل استعادة إنسانية السياسة.

إن تفعيل مؤسّسات الأمة، وتجديد قوى المجتمع المدني لا بدّ أن يتمّ في ظلّ مفهومٍ للمدنيّة، لا يفصل بين المدني والديني والدعوي والسياسي، ولكن يُمايز بين مجالات كلّ منها، مع صبِّ كلٍّ منها في الآخر، وتدفُّق كلٍّ منها نحو الآخر.

خلاصة القول: لا بدّ من إعادة طرح منظومة السياسة برمّتها على نحوٍ جديد؛ لإحداث تغيير حقيقي ينزع جذور الاستبداد والفساد من المؤسّسات والهياكل ومن النفوس، ولتفكيك منظومتها المتجذّرة في المجتمع والدولة، ولا بدّ من تجديد طبيعة الدولة الجديدة التي نريدها، والتي تدعم، من مرجعية إسلامية أصلية، مدنية المجتمع وحرياته،

فليست قضية هوية الدولة فقط (علمانية أو إسلامية)، أو هوية النظام السياسي فقط (برلماني أو رئاسي) هي التي يجب أن تظلّ على المحكّ، مستدعيةً ومكرِّرةً كل المعارك الفكرية السابقة منذ قرنين بين الإسلامية والعلمانية وحول الهوية بالأساس، وذلك على حساب قضايا الحريّات والعدالة الاجتماعية.

ولهذا لا بّد أخيراً أن نسجّل هنا أنه، إذا كانت القراءات في فكر الإصلاح والتجديد الإسلامي (عبر القرون الثلاثة الماضية) تبيّن غلبة قضايا مواجهة النموذج المعرفي والثقافي والفكري الحداثي العلماني بالأساس على حساب قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في مواجهة نُظُم الاستبداد والظلم (في وقت كانت قضية السلطة والعدالة والحرية هي عصب تراث الفقه السياسي الإسلامي)، فهل سنشهد بعد الثورات الشعبية استعادة الفكر السياسي الإسلامي الاهتمامَ بقضايا التغيير السياسي والمجتمعي في ارتباطها بقضايا الهوية، على نحوٍ يولّد فكراً تجديديّاً يُغذّي حركة ناجحة في مجال الإصلاح الداخلي، وهي حركة تتداخل بين كافّة روافد الإصلاح الديني والدعوي والسياسي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي، ليصبّ كلّ منها في الآخر ويغذّيه، تحقيقاً لتغيير حضاري؟

٢- الحاجة إلى ردّ الاعتبار لمفهوم الأمة وللنصرة وللوحدة الإسلامية في إطار التنوّع والتعدّد

إن فقه تاريخ الأمة في صعودها الحضاري، ثم تراجعها وهبوطها، وصولاً إلى فقه واقعها يبيّن لنا رابطة تفاعلية بين ثلاثة محاور؛ هي عوامل قوّة الدول الإسلامية وضعفها، والعلاقات بين الدول الإسلامية، والعلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول.

وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيّتين أساسيّتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة؛ الأولى هي قضيّة العلاقة مع الدول الأخرى في ظلّ قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع لـ"الجهاد"، والقضية الثانية هي قضية انتشار نموذج الدولة- القومية أمام ضغوط التعدّدية السياسية الدولية، وصولاً إلى حالة التجزئة في الأمة، والإطار العامّ الكلّي الذي تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثّل في التطوّر التاريخي لوضع الأمّة في النظام الدولي

على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية، على نحوٍ أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعدّدية.

وبعبارة أخرى فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطوّر العلاقات الإسلامية- الإسلامية بعيداً عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطوّر العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب)؛ ولهذا فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية- الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

إن مراجعة نتائج الدراسة النظمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة، والتي قدّمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (صدر عام ١٩٩٦) تبيّن لنا أن ازدهار الدولة الكبرى وتدهورها يتحدّد بعدد من العوامل الرئيسية؛ وهي العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوّة الخصم وضعفه، وتدخّل الخصم في الشؤون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحوّل في تاريخ الدول.

إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة فواعل إسلامية أخرى، على النحو الذي قيّد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية، وقد اتخذت الصراعات بين الفواعل الإسلامية مظهرين رئيسيين؛ هما الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضدّ فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل.

ولقد كانت المحصّلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضدّ الآخر، إن المحصّلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محدّدة وبصورة تراكمية حتى الآن.

وعلى ضوء هذه الفجوة بين فقه الأصول وفقه الواقع، مروراً بفقه الخبرة التاريخية، لا بدّ أن نتساءل: ما دلالة هذا بالنسبة إلى الثورات العربية، وحاجتها للتحاضن والوعي بالتحدّيات والتهديدات الخارجية؟

إذا كان تواتر الثورات العربية واحدة تلو الأخرى، ولو بدرجات مختلفة من النجاح حتى الآن، قد استدعى حديث "المؤامرة الخارجية" على المنطقة وتفعيل نظرية الفوضى، إلا أن البعض يطلق على الثورات اسم "الثورة العربية"، باعتبارها حدثاً واحداً تداعت خلاله شعوب الأمة العربية، وبتزامن فريد؛ لإعلان عدم موتها، ولعلّ هذا التزامن في الثورات من أهمّ أدلّة وجود الأمّة التي على المتسائلين عنها أن يتدبّروا فيها، ولكن من ناحية أخرى فإن مآل صعود المشروع الإسلامي مع الثورات مشروطٌ بقدرة هذه الثورات على التحاضن حتى تحقّق أهدافها، وبقدرة جوارها الحضاري الإسلامي القريب والبعيد على النُّصرة والتعاون.

إلا أن السياق الإقليمي (بدعم من السياق العالمي) يختزن تحدياتٍ مهمة، سواء من جانب إسرائيل أو الدول التي لم تصلها الثورة (دول الخليج)، أو من إيران التي مازالت تساعد نظاماً يستخدم ضدّ شعبه الثائر كلّ أشكال القوة المفرطة والمتوحّشة، أو من تفجير الأزمات الإقليمية، وعدم الاستقرار (بين السودان ودولة جنوبه).

إن ردّ الاعتبار لمفهوم الأمة، وتجاوز الفجوة بين الأصل والواقع لا ترتهن بالنظم والحكام فقط، ولكن بالشعوب أساساً، فهل تتمكن شعوب الثورات من تجاوز إسار حدود الدول القومية، تفعيلاً وتمكيناً للنصرة وتحاضن الثورات؟

إن هذه القدرة على تحاضن الثورات، ليست شرطاً لحمايتها فقط، بل هي محكٌّ لمستقبل المشروع الإسلامي في كلّ وطن، ومن ثم محكٌّ لمآل المشروع الإسلامي العربي كلّه؛ أي مآل مستقبل الدائرة العربية، وعلاقتها بجوارها الحضاري وبدوائر العالم الأخرى الحضارية، في ظلّ قيادة مشروع إسلامي، بعد أن تواتر على هذه الدائرة العربية قيادةُ مشروعٍ قوميٍّ ومشروعٍ عولميٍّ.

ومما لاشك فيه أن نهوضاً حضاريّاً عربيّاً إسلاميّاً هو في قلب نهوض للأمة وللعالم أو العكس، هكذا علمنا التاريخ، فماذا سيقدم الواقع؟

٣- نحو خطاب بنائيّ تجديديّ للعلاقات الدوليّة الإسلاميّة وللتغيير العالميّ

التأصيل للعلاقة مع الآخر، ومن ثم بناء رؤية إسلامية للعلاقات الدولية، يمتدّ إلى منظومات مفاهيم تتعدّى التأصيل العامّ للأصل في العلاقات الدولية في الإسلام، بحيث لا ينحصر في كونه حرباً أو سلاماً، ولكن في أن يكون: متى الحرب؟ ومتى السلام؟

وفي سبيل هذا التأصيل يمكن تأمّل المنظومات الأربع الآتية من المفاهيم ومحاولة النظم بينها:

١-الجهاد والقوّة والدعوة.

٢-الوحدة والتعدّدية والأمة والأقلّيات والدولة.

٣-الأمن والصراع والإرهاب والتدافع.

٤-التداول والعمران والتنوّع والتعارف والحوار والإنسانية والخصوصية والعالمية والعولمة والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

إن عملية بناء هذه المنظومة من المفاهيم عملية معقّدة ومركّبة تمتدّ ما بين مصادر فكرية متنوّعة، وبين خبرات تاريخية، وبين دلالات واقع راهن.

وإلى جانب المنظومات الثلاث الأولى يجب أن تتقدّم المنظومة الرابعة المشار إليها، والتي قد تصبح هي الأولى في الترتيب إذا أردنا إعادة ترتيب هذه المنظومات، وفق منظور حضاري للعلاقات الدولية، وهذه المنظومة هي التي تنطلق من خصائص الرؤية الإسلامية للعالم، وتترجم المبادئ والأسس والقواعد والقيم التي تحكم العلاقات بين المسلمين وغيرهم، وجميعها بمثابة الإطار المرجعي والمدخل المنهجي لدراسة العلاقات الدولية، والذي يساعد الانطلاق منه على كسر احتكار المنظور الفقهي السياسي التقليدي (الجهاد والحرب والسلام) لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، ودون الانتقاص من حيويّة وضرورة هذا الفقه وما يمثّله من ركيزة أساسية.

وإذا أردنا التوقّف عند مكوّنات هذه المنظومة الرابعة بقدر أكبر من التفصيل يمكن الإشارة إلى أن العالم من منظور حضاري إسلامي يقدّم رؤية تعارفية إنسانية تطرح المفاهيم الآتية:

- الإنسانية الإسلامية: التعارف، التعايش، الإخاء، المساواة، العدالة، التسامح، إنسانية الرسالة الإسلامية...
- السنن الإلهية في التعامل الدولي: التعارف/ التعايش الحضاري، التدافع الحضاري، الطغيان/ الاستكبار الدولي العالمي، العمارة الحضارية، التوازن الحضاري، الإبدال الحضاري والتداول بين الدول والأمم، الفقه الحضاري وأصوله، الحوار الحضاري، عناصر فاعلية الأمة الإسلامية، سنن: الاختلاف، والتنوّع، والتعدّدية، والتعاون الحضاري، الصراع الحضاري.

وعلى ضوء التأصيل المفهومي، لا بدّ من أمرين؛ هما رسم خريطة القضايا العالمية ذات الصلة بالدول الإسلامية، وصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر من ناحية أخرى.

أ- خريطة القضايا التي تعالجها هذه الرؤية

يمكن تسجيل حزم أربع كبرى من القضايا هي:

(١) قضايا الحرب والسلام وخطاباتهما في مواجهة مختلف أنماط استخدام القوّة العسكرية في العالم الإسلامي (الداخلية، والإقليمية، وعبر الإقليمية)، وذلك من خلال رؤية نقدية لما تتّسم به هذه الخطابات من استقطاب ثنائي حادّ، وذلك سعياً للنظر في كيفية تقديم خطاب القوّة العادلة والحقّ الذي تحميه القوّة، حتى لا نقع في دوامة الدفاعات والاعتذارات، وحتى لا تستوي أعمال القوّة المشروعة مع غيرها.

(٢) قضايا العلاقة بين الحضارات في مواجهة الخطابات الاستقطابية التي ترى العلاقة الراهنة إما صراعاً أو حواراً، في حين أن الواقع يفرض على المسلمين تقديم خطاب إنساني تعارفي يحدّد متى تتحوّل العلاقة إلى

صراع أو تعاون وكيف يكون ذلك، وكيف أن الحوار ليس إلا أداة من أدوات التعارف المبنيّ على التعدّد والتنوّع كسنن.

(٣) قضية الحركات السياسية الإسلامية وعملية الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، فإن تنوّع روافد هذه الحركات وأدواتها وأهدافها يطرح المواجهة بينها وبين النظم وبين الحركات العلمانية ذات التوجّهات المختلفة، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، ويمثّل الخارج عامل ضغطٍ كبيرٍ على هذه المواجهة على نحو أفرز مقولة إن هذه الحركات –ولا سيّما ذات الامتدادات الخارجية– تمثّل تهديداً للاستقرار والأمن والسلام العالمي.

(٤) قضية إصلاح النظام العالمي وكيفية مشاركة المسلمين فيه، سواء من الدول الإسلامية أو من المسلمين في الغرب، وهي مشاركة تفترض أن يدير المسلمون في كلّ مكان إشكاليّتين أساسيتين متصلتين بالإدراك المتبادل بينهم وبين غير المسلمين؛ ألا وهما: أن المسلمين جزءٌ من العالم وفي قلبه لا يمكنهم الانعزال عنه، بل وعليهم دور كبير تجاه الإنسانية وليس تجاه المسلمين فقط، وإن كان هذا الدور يقتضي في البداية إصلاح أحوال المسلمين.

ب- الحاجة لصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر

تمثّل صياغة هذا الخطاب تجسيراً للفجوة بين خطاب الصراع والانقسام الذي يعبّر عنه بـ"خطاب الفسطاطيين" الذي هو ترجمة معاصرة بدون روح لخطاب تقسيم الداريْن، وبين خطاب الاستسلام والإذعان الذي يعبّر عنه بخطاب ثقافة السلام والتسامح الذي يرتدي زيّ الاعتذار والدفاع.

وبقدر ما يساعد فهم تطوّر مسار الفكر الحضاري الدولي على فهم أسباب الاستقطاب الثنائي وحدّته بقدر ما يساعد أيضاً على فهم السبيل للتغلّب عليه وكسر اجتراره السلبي، ومن ثم يساعد على إنتاج خطاب إنساني إسلامي معاصر.

وهذا الخطاب الجديد يقدّمه التيار الرئيس السائد في الجماعات الوطنية وعلى صعيد أرجاء الأمة، ويجب تفعيله وتشغيله باعتباره أسلوباً بنائيّاً نحو التغيير الداخلي ونحو مواجهة العدوان والاعتداء الخارجي، وباعتباره أيضاً استجابةً فاعلة في مواجهة تحديات الواقع الراهن، سواء المتصلة بكلٍّ من الظروف الهيكلية أو البيئية الثقافية على حدٍ سواء، فلا يمكن الفصل بين هذين النمطين من التحدي عند تصميم الاستجابة البنائية.

وخلاصة القول أنه إذا كانت الثورات العربية قد انفجرت كاستجابة للتهديدات الخارجية شديدة الوطأة على الأمة، فإن نجاح هذه الثورات، ومآل الصعود الاسلامي مع هذه الثورات، لا يرتهن بالداخلي فقط، ولكنه يرتهن بالخارجي أيضاً، بل إن هذا النجاح واستمرار هذا الصعود سيكون مدخلاً من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية، وليس مجرّد عالم أكثر ديمقراطية، كما يسعى دعاة الديمقراطية العالمية.

فهل نستطيع أن نقدّم نموذجاً جديداً من الثورات ومن التغيير الحضاري في ظلّ صعود إسلامي في بيئة داخلية وإقليمية وعالمية شديدة الترصّد والتربّص والمراقبة لهذا الصعود الإسلامي؟ وهل سيتجاوز الصعود الإسلامي في ظلّ الثورات هذه التحديات، أم يتكيّف معها، أم يتراجع أمامها، أم تتغلّب عليه؟؟

سؤال ليس بمقدورنا الإجابة عنه الآن، وأيّاً كانت الرؤى والتصوّرات المطروحة، فهي اجتهادات منظّمة.